



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: حقوق الانسان بين التأصيل القانوني والتوظيف السياسي "حالة العراق"

اسم الكاتب: د. توفيق نجم الانباري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1917>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 18:43 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



حقوق الانسان بين التأصيل القانوني والتوظيف السياسي "حالة العراق"

الدكتور

توفيق نجم الانباري

كلية المأمون الجامعة

مقدمة

تنامي اهتمام الاسره الدولية بقضية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية. وتعل من بيان القول ان الامتهانات التي واجهتها البشرية جراء تلك الحروب كانت عوامل دافعه نحو تناول حقوق الإنسان والشروع في وضع إطار قانوني لها. لقد بدأ التأصيل القانوني لحقوق الإنسان مع ميثاق الأمم المتحدة، فالميثاق وان لم يصل في الحقوق إلا ان مبادئه ومقاصده انطوت على جوهر الحقوق. وعقب صدور الميثاق تطور الاهتمام القانوني بحقوق الإنسان باعتماد الشرعة الدولية للحقوق كما أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والعهدين الدوليين لحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، وما تبع ذلك من إعلانات قننت لمواضيع محددة ذات صلة بالحقوق. لا مراء من ان اهتمام الأسرة الدولية بتعظيم حقوق الإنسان، والنظر إليها بكونها قضية متأصلة في النفس البشرية يمثل سعياً للارتقاء بالمجتمع الإنساني، وهو بذات الوقت يعد سمة للمجتمعات الحضارية. غير ان انتهاكات حقوق الإنسان رافقت بشكل متواصل علاقات الصراع بين الدول، فكثيراً ما وصفت قضية حقوق الإنسان في إطار صراعات الدولية. برز ذلك بشكل واضح في التوجهات العدوانية الأمريكية ضد العراق. فمنذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تعاملت الولايات المتحدة مع العراق في مسارات شتى فيها كامل حقوق الإنسان فيه. ولغرض بيان هذا التوظيف فقد اخذ البحث بحرين، تناولنا في الأول التأصيل القانوني لحقوق الإنسان. إما في المحور الثاني فقد تسلط الضوء على الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان وعلى مرحلتين، الأولى من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣. إما المرحلة الثانية فمنذ ٢٠٠٣ وحتى الآن حيث يعد الاحتلال صرخاً لانتهاك حقوق الانسان.

(1)

التأصيل القانوني لحقوق الإنسان

تعود بدايات شعور الإنسان بانتهاك حقوقه وحرياته، الى مرحلة في التاريخ فرضت عليه الخضوع لقهر القوة، وهذه المرحلة التي قد تكون موشلة في اللذم، تشكل الجذر الأول لهذا الشعور. كما يعتبر تطور التكوينات الاجتماعية، وظهور التمايز الاجتماعي جذراً ثانياً لهذا الشعور. ومع تنامي الشعور بانتهاك الحقوق فقد برزت الحاجة ملحة لوضع قوانين منظمة للسلوك الاجتماعي. والحقيقة ان مجرد لدوء الإنسان الى تقنين سلوكه الاجتماعي في الميادين المختلفة يعد المقدمة الأولى في سعيه نحو تأكيد حقوقه وضمانيها.

وفي عصرنا الراهن دفعت كبريات الأحداث التاريخية، متمثلة بالحربين العالميتين وما رافقهما وتبعهما من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته، دفعت فقهاء القانون نحو السعي الى عقلنة السلوك الإنساني، وذلك من خلال تشريعات قانونية منظمة للسلوك على مستوى الأفراد والدول. ولقد أنشأت الجهود الإنسانية قواعد قانونية تضمنت الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان ووضع آليات لضمانها.

سوف نتناول في هذا الجزء، مصادر التأصيل القانوني لحقوق الإنسان على صعيد المستوى الدولي والإقليمي. لما لهما من أهمية انعكست على التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان⁽¹⁾.

أولاً- المصدر الدولي:

يعتبر المصدر الدولي لتقنين حقوق الإنسان وضمانيها من ابرز، بل من أهم التأصيلات القانونية. ليس فقط لان هذا المصدر كان حصيلة جهود المجتمع الدولي وحسب، بل لأنه الأساس الذي بنيت عليه الصياغات القانونية الأخرى اللاحقة. فالتعامل مع الفرد "لم يعد مسألة تدخل ضمن الاختصاصات المطلقة للحكومات"⁽²⁾. بل انه أصبح موضع اهتمام المنظمة الدولية.

ان المصدر الدولي للتأصيل القانوني لحقوق الإنسان يتفرع نحو فرعين، ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

(1) لاشك ان هناك اطروحات فكرية ذات بعد سياسي، لم ترتق الى مستوى الصياغة القانونية ولانها ذات صلة في ارساء مبادئ ترتبط بحقوق الإنسان. الى هذا فقد تضمن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان 1789 قضية حقوق الإنسان وحرياته. وكذلك فقد تناول اعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 بعض البنود الخاصة بحقوق الإنسان. أنظر موريس ديفرجيه، ص 255 وكذلك عياض بن عاشور، الضمير والتشريع، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1988، ص 127.

(2) د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادرة وتطبيقاته الوطنية والدولية الاسكندرية، منشأة المعارف، ط 3، 2004، ص 49.

١- ميثاق الأمم المتحدة :

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة، من المصادر الدولية القانونية لحقوق الإنسان. والميثاق وان لم يأت على تفصيل الحقوق، كما أتت عليه الشرعة الدولية، إلا انه يعد في بعده تقسفي ومقاصده أطارا عاما لحقوق الإنسان. لقد أكد الميثاق فكرة احترام حقوق الإنسان. كما وضع على عاتق أجهزة منظمة الأمم المتحدة مهمة تأكيدها، واعتبارها تراما دوليا تحترمه كل دولة داخل حدودها لمواطنيها ولغيرهم^(٣).

ولقد اعتبر الميثاق "كرامة الفرد" غاية إقرار الحقوق. وجعل منع وقوع الحرب التي ينتج عنها أبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته وسيلة للوصول الى تلك الغاية. كما أشتمل الميثاق على أيراد بعض التعابير أو المفاهيم ذات العلاقة بحقوق الإنسان، إذ جاء في الديباجة منه "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على أنفسنا ان نعد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وان نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق، وبما لرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وان ندفع بالبرقي الاجتماعي قدماً، وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". ان تأكيد النص على تجنب الحروب، والأيمان بالحقوق، والإقرار بالحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبيرة كانت أم صغيرة. أي إقرار مبدأ المساواة، ثم السعي نحو الإنماء الاجتماعي، تشكل فلسفة لحقوق الإنسان. ولذلك فإن هذه المفاهيم كانت كما نعتقد أساساً ومرشداً لصياغات قانونية لاحقة وتفصيلية لحقوق الإنسان.

وإدراكاً من الأسرة الدولية لما يوفره السلم والأمن الدولي من بيئة ملائمة لحقوق الإنسان وضماناتها، فقد حددت المادة الأولى من الميثاق مقاصد الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الدولية على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بسوية في الحقوق بين الشعوب. وكذلك تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية التي الصفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. كما أكدت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات للناس.... بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء^(٤). وكذا فقد أورد الميثاق ما يلزم الجمعية العامة على ان تسي دراسات وتشير بتوصيات بقصد أنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع النقد المطرد للقانون الدولي وتدوينه. وكذلك العمل على أنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية، والإعانة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس دونما تمييز على ذات الأسس التي أشير إليها في المادة السابقة^(٥).

المصدر نفسه، ص ٥٠.

المادة الأولى.

المادة الثانية

تاريخ
الذمم،
ظهور
ان فقد
لدواء
سعيه

مبتين
نحو
سلوك
سمنت

صعيد
رضية

أهم
لدولي
لحقة.
يل

ميثاق

ودونها
لحقوق
في عام
من من

دولية

واستمراراً على نهج تقنين الحقوق في إطار اعم، أورد الميثاق في المادة (٥٥) ما يؤكد ان الأمم المتحدة، ولغرض إقامة علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب فأنها تعمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وذلك عبر توفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وكذا تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والدولية. وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم. مع التأكيد على إشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دونما تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ومراعاة تلك الحقوق والحرريات^(٦). فقد ألزمت المادة (٥٦) الدول الأعضاء بأن يتعهدوا منفردين أو مجتمعين بالتعاون مع الهيئة لتنفيذ ما أوردته المادة (٥٥). ويمكن ان نجد في هذا الالتزام والتعهد تفسيراً لظهور المواثيق الإقليمية التي عنيت بحقوق الإنسان على صعيد إقليمي.

وبالإضافة لما يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دراسات وتقارير عن القضايا الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، فإن له ان يقدم التوصيات الى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لإشاعة احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية ومراعاتها^(٧).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان التأسيسات القانونية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان جاءت في إطار عام، فالميثاق لم يقنن تفاصيل بل في مبادئ ذات صلة بحقوق الإنسان كالمساواة والعدل والعمل على الارتقاء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية للفرد إذ شكلت هذه المبادئ بكلياتها أساساً للحقوق.

٢- الشريعة الدولية لحقوق الإنسان:

تتكون الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، فلقد كان لتنامي إدراك المجتمع الدولي، بما لحقوق الإنسان وحرياته من أهمية تتبع من كونها قضية متأصلة في ذات النفس البشرية، أثر في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights، حيث اعتمده الجمعية العامة بموجب قرارها 217 / ألف (د-3) وذلك في العاشر من كانون أول ١٩٤٨.

لقد أكد الإعلان في ديباجته على ان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها، قد أفضى الى أعمال همجية أدت الضمير الإنساني... وأكد ضرورة ان يتولى القانون حماية

(٦) المادة الخامسة والخمسون.

(٧) انظر المادة (٦٢).

حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد^(٨). وهذا النص يتوافق مع
ص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من حيث نغده للأوضاع التي تهدد الإنسانية.
وإمعانا في تجسيد جوهر مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، فقد أشتمل، الإعلان
لعلمي لحقوق الإنسان على (٣٠) مادة، أكد من خلالها على مبدأ المساواة في
الكرامة^(٩). وعدم التمييز بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو
الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو التفرقة بين الرجال والنساء، وعدم التمييز بين بلد
أو آخر، أي كان الوضع السياسي أو القانوني للبلد الذي ينتمي إليه الفرد، سواء كان
سقلا أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي
تقييد^(١٠).

وقد أتت مواد الإعلان على تأكيد ما للفرد من حقوق مدنية وسياسية^(١١). فيما يتعلق
بحقوق السياسية، نصت المادة (٢١) أولا، على ان لكل فرد الحق في الاشتراك في
إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة، أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارا. وأورنت
فقرة الثالثة "بأن الشعب هو مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة في
تخابات نزيهة ودورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين
جميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن التصويت. وتجسيدا للبعد الإنساني لحقوق
الإنسان فقد أكد الإعلان على ان "لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق
بعضه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما"^(١٢). وفي
وقت الذي شدد فيه الإعلان على ان الناس سواسية أمام سلطة القانون لضمان حماية
سأوية ضد أي تمييز^(١٣)، فإنه قيد الفرد بواجبات نحو المجتمع، فالفرد في ممارسة
حقوقه يخضع للقيود التي يقرها القانون، وذلك لضمان حقوق الغير وحرياته^(١٤).
ويلاحظ ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعد خطوة جديدة متطورة على طريق
تأصيل القانوني لحقوق الإنسان بسبب توصيفه للحقوق وتقنينها^(١٥).

(٨) انظر ديباجة الإعلان.

(٩) المادة الأولى.

(١٠) المادة الثانية.

(١١) المواد من ٣-٢٧.

(١٢) المادة (٢٨).

(١٣) المادة (٢٧).

(١٤) المادة (٢٩).

(١٥) هناك مجموعة إعلانات أصدرتها الأمم المتحدة، تتعلق بحقوق الإنسان عامه أو مواضيع تتناول
حقوق محددة منها اعتمدت من الجمعية العامة او منظمة اليونسكو. وإعلانات مرفقة ببرامج عمل
صادرة عن المؤتمرات التي نظمت من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي تطور لاحق لتقنين حقوق الإنسان، فقد اعتمدت الجمعية العامة بقرارها (٢٢٠٠) في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . International Covenant on Civil and Political Rights . ثم اعتمدت بقرارها (٢٢٠٠د-٢١) في السادس عشر من كانون الأول من ذات العام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights ويبدو ان السعي المطرد لإعلاء وتعظيم حقوق الإنسان كان وراء اهتمام الجمعية العامة، وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان للاستمرار بوضع مواثيق قانونية من شأنها التوسع في مجالات حقوق الإنسان والعمل على إيجاد ضماناتها. ولعل هذا المسعى يتواكب مع التطورات التي شهدتها الاسرة الدولية في حينه. فقد كانت "اجواء العلاقات الدولية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية... قد اعاققت المحاولات الرامية الى الحاق قواعد تفصيلية بالميثاق تبين مضمون هذه الحقوق وكيفية تنفيذها"^(١٦). فعقب اصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستكمالاً لما اكتنف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من هنات، فقد اكملت لجنة حقوق الإنسان ودمج مشروع العهدين الدوليين عام ١٩٥٤، واحيلا الى الجمعية العامة، الا انها لم تعتمدهما. إذ كانت هناك من العوامل المؤثرة ما تحول دون اعتماد العهدين تجسدت تلك العوامل بالسياسات الاستعمارية. لكن حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها ادى الى زيادة عدد اعضاء المنظمة الدولية بأنضمام الدول المستقلة اليها، مما هيا ظروف دولية ملائمة لأعتماد العهدين.

توضح نصوص مواد العهدين بأنهما ارتكز على اربعة اسس^(١٧):

- ١- تحرير الشعوب من قهر الاستعمار القديم والحديث، وذلك بالنص على حق تقرير المصير، والتصرف الحر في الثروات والموارد من خلال نظام اقتصادي دولي عادل^(١٨).
- ٢- تحرير الإنسان من قهر منطق الإنسان القديم، وذلك بتحريم الاسترقاق والاتجار بالرقيق والتمييز العنصري.
- ٣- تحرير الإنسان من قهر وظلم الحكومات والسلطات واصحاب الاعمال وذلك بتعزيز الحريات العامة والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

للتفصيل انظر باسيل يوسف، دبلوماسية حقوق الانسان المرجعية القانونية والآليات، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٩ وما بعدها.

(١٦) د. الشافعي، م س، ص ٥٥.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) انظر نص المادة الاولى من العهدين.

١- تحرير الإنسان الضعيف من أسباب ضعفه.
 بهذا يكون العهدين نقطة انطلاق نحو رؤية جديدة لحقوق الإنسان. فكلهما وان كانا
 قد كررا الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١٩). الا ان ايرادهما
 لحقوق جاء في صياغة ماسه بالسياسات الاستعمارية ومصالحها الحيوية. من جانب
 اخر انها تصدت لسياسات التمييز العنصري وسياسات الدول الاستعمارية التي تبنت
 حقوق الإنسان لمواطنيها. ولكنها حصبت وجه مواطن دول العالم الثالث بانتهاك حقوقه
 وحرياته.

٢- المصدر الاقليمي:

تعد المواثيق الاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان مصدراً آخر من مصادر التأصيل
 لتوني لهذه الحقوق. اذ تهتم هذه المواثيق بحقوق الإنسان على صعيد دول تنتمي الى
 قلم معين. ولقد بينت المواثيق المذكورة ان دواعي اهتمامها بحقوق الإنسان وتقنين
 تلك على الصعيد الاقليمي يفرضه، الانتماء الاقليمي والانتماء الحضاري.
 فقد جاء في ديباجة الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان ان الدول الاوربية تسودها
 وحدة فكرية ذات تراث مشترك من الحرية والمثل والتقاليد السياسية واحترام
 "تقنين"^(٢٠). ان هذا الادراك المسبق للخصائص الرابطة للمجتمعات الاوربية قد
 انعكس على صياغة مبادئ الميثاق. فثمة مشتركات بين المجتمعات الاوربية لا
 تقهر في مجتمعات أخرى، هذه الخصائص والمشاركات لم يكن في الامكان اغفالها
 فتكبت على الاتفاقية ... بما اشترت اليه في ديباجتها.

وقد ذهب بقية المواثيق الاقليمية ذات المذهب. فقد ورد في ديباجة الاتفاقية
 العربية ما يؤكد اهتمامها بحقوق الإنسان استناداً الى الاعتبار الاقليمي اذ تنص
 على "ان الدول الامريكية الموقعة على هذه الاتفاقية تؤكد من جديد عزمها على ان
 تحترم في هذه القارة... احترام حقوق الإنسان"^(٢١).

ويخرج الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن ذلك، فقد جاء في ديباجة
 الميثاق، ان حكومات الدول الاعضاء "تدرك فضائل التقاليد التاريخية وقيم الحضارة
 العربية التي ينبغي ان تتبع منها وتتسم بها افكارها حول مضمون حقوق الإنسان"^(٢٢).
 وقد توسع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في عرض قيم المجتمع العربي، فقد شدد
 على جملة منطلقات لاشك انها اثرت على صياغة الميثاق. فقد جاء في الديباجة "ان
 نحن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات، ذات القيم الانسانية السامية...وشدد

بقرارها
 بالحقوق
 Interna
 من ذات
 والثقافية
 Interna
 الجمعية
 - بوضع
 الى اوجد
 وولية في
 ية... قد
 الحقوق
 ما اكتنف
 ن وضع
 عندهما
 العوامل
 لها لدى
 ظروف
 ق تقرير
 ي دولي
 والاتحر
 ال وقت
 خاد، يت

انظر الملحق.
 انظر ديباجة الاتفاقية الامريكية.
 انظر ديباجة الاتفاقية الامريكية.
 انظر ديباجة الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب.

كذلك على المباديء الخالدة للدين الاسلامي الحنيف وما أرسنه الامة عبر تاريخها الطويل من قيم ومباديء انسانية^(٢٣). وهو ما يعني ان قواعد حقوق الإنسان العربي، لا بد ان تخضع عند صياغتها لهذه القيم، مثلها في ذلك مثل المواثيق الاخرى. ان تضمين المواثيق مثل هذه المفاهيم لا يعني ان التاصيلات القانونية لحقوق الإنسان كما وردت فيها هي ذات طابع اقليمي محض، أو أنها مجردة عن البعد الانساني. فالقواعد القانونية التي تضمنتها هذه المواثيق تبقى ذات بعد انساني يتجاوز المنطق الاقليمي. وربما كان ذلك هو ما دفع بعض المختصين الى القول بان الاتفاقية الاوروبية مثلاً "جاءت لكل انسان في العالم"^(٢٤). لكن، وعلى ما في هذا الرأي من ضعف^(٢٥). غير انه لا يحول دون القول بالطابع الانساني للمواد التي تضمنتها الاتفاقية. ولا يحول دون استفادة الآخرين من صياغتها وبنيتها القانونية، فالعلم لا يمكن ان تكون له هوية اقليمية او قومية بل هو قضية مشاعة.

ان الهدف الاسمي الذي تتبغيه النصوص القانونية للاتفاقية هو تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تدعيم القيم الانسانية المتمثلة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولم تشر الاتفاقية الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها منطاة بالميثاق الاجتماعي الاوربي الموقع عليه عام ١٩٦١^(٢٦).

ويبدو ان تفعيل مواد الاتفاقية على الصعيد الاوربي، وما حققته من انجازات جعل بعض الدول تنظر اليها بأنها اعلى مرتبة من القانون الدولي. فالاتفاقية تعكس مسعى اوربي متصل لتجنب احتمال عودة ظروف مواليه للحرب في اوربا كذلك المشابهة

(٢٣) انظر ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

(٢٤) د. فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني، عمان، دار الحامد، ط ١/٢٠٠١ ص ١٤٣.

(٢٥) يرى البعض ان هناك ما يجدر الانتباه اليه فيما يتعلق بهذه الاتفاقية. ففي الوقت الذي نصت المادة الاولى منها على "تضمن الاطراف السامية المتعاقدة لكل انسان يخضع لنظامها القانوني الحقوق والحريات المحددة في القسم الاول من هذه المعاهدة" فان المادة ٤٣ في الفقرة الاولى نصت على انه "يجوز لأي دولة لدى تصديقها او في أي وقت لاحق ان تعلن بأخطار موجه الى السكرتير العام لمجلس اوربا ان هذه المعاهدة تسري على كل او أي من الاقاليم التي تكون هي مسؤولة عن علاقاتها الدولية" وان الفقرة الثالثة من ذات المادة قد نصت على "تطبق احكام المعاهدة على الاقاليم مع الاعتبار المناسب للمتطلبات المحلية" وتذهب وجهة النظر التي نحن بصددها الى ان هذه تعبيرات لها مغزى جوهره ان هذه المعاهدة تسمح للحكومات الموقعة عليها بأن لايشمل تطبيقها بعض الاقاليم خارج الدول المستعمرة الا باعلان مخالف... وباعتبار آخر، ان هذه الدول باعتبار تصنيف الناس وفق درجات. انظر، رضوان زيادة "الاسلاميون وحقوق الإنسان اشكالية الخصوصية والعالمية" في حقوق الإنسان العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط ١/١٩٩٩، ص ٥٩.

(٢٦) د. شطناوي، م س، ص ١٤٤.

ظروف ما قبل الحرب العالمية الثانية^(٢٧). مما دفع ببعض الدول الاوربية الى تعديل
ساتيرها وتشريعاتها الداخلية لتتوافق مع مواد الاتفاقية^(٢٨).

ومثلما تأثر واضعوا الاتفاقية الاوربية بما اتت عليه نصوص الإعلان العالمي
لحقوق الإنسان. فإن واضعوا الاتفاقية الامريكية، كانوا قد تأثروا بمواد الاتفاقية
الاوربية وكذا بمواد العهدين الدوليين. فبعد انشاء منظمة الدول الامريكية بموجب
ميثاق بوكوتا، نشطت المنظمة الامريكية فيما بعد لمحاكاة ما فعلته اجهزة المجلس
الاوربي بشأن حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٥٩ قرر مجلس وزراء خارجية الدول
لامريكية انشاء لجنة حقوق الإنسان بصلاحيات محددة. ومن جانب آخر عهد الى
اللجنة القانونية الامريكية بأعداد مشروع اتفاقية امريكية لحقوق الإنسان. وخلال انعقاد
جمعية العامة للمنظمة الامريكية عام ١٩٦٥ تم توسيع اختصاص لجنة حقوق
إنسان. وفي عام ١٩٦٩ أقرت الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان^(٢٩). التي دخلت
حيز التنفيذ في ٨ شباط ١٩٧٨. وقد تضمنت الاتفاقية ذات الحقوق التي تضمنها
الميثاق الاوربي والعهدين الدوليين^(٣٠).

وعلى الصعيد الافريقي فقد اعتمدت منظمة الدول الافريقية خلال مؤتمر النمة
لثمن عشر المنعقد في نيروبي عاصمة كينيا عام ١٩٨١ الميثاق الإفريقي لحقوق
إنسان والشعوب. واهمية هذا الميثاق، تنبع من كونه جاء تنويجاً لمراحل طويلة من
ضال شعوب القاره الافريقية ضد ظروف السيطرة الاستعمارية، فقد كان هدف
شعوب العالم الثالث في طرد الاستعمار هدفاً رئيسياً، فحركة الشعوب الافريقية تفصح
عن الاحتجاج على السيطرة الاجنبية وعن النزوع نحو الاستقلال وأسترجاع الكرامة
الوطنية^(٣١). والميثاق الافريقي لا يختلف عن المواثيق التي سبقته، بل أورد حقوق
إنسان بالاستناد الى مبادئ منظمة الأمم المتحدة ومواد الإعلان العالمي لحقوق
إنسان وكذلك استناداً الى مبادئ منظمة الوحدة الافريقية. وازداد الي ذلك حقوق
شعوب الافريقية في الاستقلال وتصفية قواعد العدوان العسكرية الاجنبية. وأعتبر
حقوق المدنية والسياسية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣٢).

المصدر نفسه.

د. الشافعي، م س، ص ٦٩.

وتقع في ديباجه و (٦٨) مادة.

انظر الملحق.

يوكوف، العالم الثالث قضايا وأفاق، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٩، ص ٣٨٣.

انظر ديباجة الميثاق.

وعلى الصعيد العربي، فإنه على الرغم من انشاء المعاهدة الثقافية عام ١٩٤٥ وميثاق الوحدة الثقافية عام ١٩٦٤^(٣٣). لكن الاسهام العربي في هذا الجانب ظل متأخراً، إذ ان قرار الجامعة العربية بأنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لم يك يستند الى اهتمام ذاتي لجامعة الدول العربية بموضوع حقوق الإنسان. بل ان قرار انشاء اللجنة في ١٩٦٨/٢/٣ كان بناءً على طلب الأمم المتحدة^(٣٤). وقد كلف مجلس الجامعة للجنة في ١٩٧٩/٣/١١ اعداد مشروع ميثاق لحقوق الإنسان. وأذ وضعت اللجنة مسودة الميثاق واجريت عليه بعض التعديلات في ضوء الملاحظات الواردة من بعض الاعضاء. فقد اعتمد الميثاق عام ١٩٩٤. ويلحظ ان ماجاء في الميثاق العربي من مواد ما هو الا انعكاس للمواد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهدين الدوليين. وهو بهذا يتماثل مع بقية المواثيق الاقليمية من حيث اعتمادها على الشريعة الدولية في صياغة موادها.

(٢)

التوظيف السياسي لحقوق الإنسان في سياسة القوه تجاه العراق لانتراعي اغلب الدول قواعد القانون الدولي في كل الظروف. فقد يخترق هذا القانون وقد تتنصل الدول عن التزامات نشأت عن معاهدات او مواثيق تبنتها^(٣٥). وفي مسار الصراع الدولي كثيراً ما لجأت الدول الى خرق قواعد القانون الدولي. وبنو ذلك جلياً في مسلك السياسة الخارجية الامريكية. فكما يقول الكاتب نعوم شومسكي اليهودي الامريكي "ان الدبلوماسية والقانون الدولي يعتبران بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية دائماً بمثابة عائق مزعج، الا اذا امكن استخدامها استخداماً نافعاً ضد عدو ما"^(٣٦). من هنا نستطيع القول ان الولايات المتحدة الامريكية، وان احتجت في بعض تصرفاتها ومسلكتها الى احكام القانون الدولي، الا انها واقعاً تقصد غير ذلك فأيدولوجية القدر الجلي كانت ومازالت هي المحركة للتدخل الامريكي في شؤون الدول الاخرى لضمان مصالحها وليس لاي شيء اخر^(٣٧).

(٣٣) د. احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥ دراسة تاريخية سياسية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط١/١٩٨٦، ص٩١.

(٣٤) د. الشافعي، م س، ص

(٣٥) Hekin Louis, How Nations Behave, Law and Foreign Policy, Fredrik Aprager Publisher (NY) 1968, PP 99-116.

(٣٦) نعوم شومسكي، اعاقه الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، بيروت، ترجمة مرتضى دراسات الوحدة العربية، ط٢/١٩٩٨، ص١٣.

(٣٧) انظر ريتشارد بارنت، حروب التدخل الامريكي في العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت دار خلدون، ١٩٧٤، ص٤٥.

لقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع حقوق الإنسان في تعاملها مع
عراق^(٣٨).

وكانت قضية حقوق الإنسان من القضايا التي اندرجت في موضوعات الخطاب
السياسي والاعلامي الأمريكي المعادي للعراق. وفي هذا الجزء من البحث سوف
نسلط الضوء على انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق منذ
١٩٩٠ وحتى الوقت الراهن. ففي الوقت الذي فبركت فيه قضية حقوق الإنسان كأحدى
ترافع احتلال العراق، فإن سياسة الولايات المتحدة حياله هي في الواقع سلسلة
انتهاكات متصلة لحقوق الإنسان توجت هذه الانتهاكات باستمرار الاحتلال. وسوف
نسلط الضوء فيما يأتي على حلقات هذه السلسلة تباعاً.

المرحلة الاولى ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٣

ارتبط العام ١٩٩٠ بحدث دخل معه العراق مرحلة أقل ما يمكن ان توصف بها
علاقته الخارجية خلالها بالاضطراب. فأجتياح العراق للكويت، يعد انتهاكاً للقوانين
الدولية، وهو بذات الوقت نكوصاً عن مبادئ كان العراق قد اعلنها كمرشد للعلاقات
مع الدول العربية^(٣٩). وتبعاً لذلك كان للاسرة الدولية موقفها من الحدث. ولما كانت
منطقة الخليج العربي بذاتها هي مصلحة حيوية امريكية، فقد برز الدور الأمريكي ذا
تأثيره أكثر مضاءً في توجيه مسار الاحداث فيها، وبما يتوافق ليس مع الاهداف
عربية للسياسة الأمريكية، بل مع النزوع الأمريكي نحو الهيمنة العالمية.
ان اجتياح العراق للكويت قد لا تتطلب معالجته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة أكثر من
خراج العراق. وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل ٢/أب ١٩٩٠. لكن الأمر اخذ
ساراً آخر تجاوزت معه الولايات المتحدة الأمريكية كل القوانين الدولية منتهكة بذلك
حقوق الإنسان بالعراق فلنتابع مواطن الانتهاكات تلك.

١٩٤٥

ب ظل

لم يك

القرار

مجلس

ضوء

تظ لن

إعلان

موثيق

هذا

وفي

رئيدو

سكي

تحدة

تعدو

عض

ذلك.

ؤون

سية.

^(٣٨) كذلك وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة قد استغللت قضية حقوق الانسان، في التعامل مع
الاتحاد السوفيتي السابق. فقد اثير جدلاً سياسياً واعلامياً حول ما أسمى في حينه المنشقين
السوفييت، كما اثرت زوبعة اعلامية تجاه الصين ازاء ما حصل في ساحة تيانا نمين قبل سنوات كما
سعى للولايات المتحدة ان ضغطت على كثير من الدول بعقوبات فردية تحت دعوى حماية حقوق
الانسان وهي في دوافعها ليست كذلك. انظر جيبف، سيمونز، التنكيل بالعراق، بيروت ترجمة مركز
دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٢٢٨.
^(٣٩) راجع بنود ميثاق العمل القومي.

(٣٥)

Fr:3

مركز

بن

١. تكييف الحدث، بمعنى، تقرير ما اذا كان الذي حدث يشكل تهديداً للسلم ام اخلالاً، او انه عملاً من أعمال العدوان^(٤٠). لان التكيف يحدد تبعاً لذلك وسيلة الردع. ولكن حتى لو افترضنا ان الذي وقع، يستدعي اللجوء الى القوة كوسيلة للردع. فإن هناك جملة اعتبارات تحول دون اللجوء الى القوة، بل تفرض اعطاء فسحة من الوقت لازالة التهديد، او الاخلال، او معالجة العدوان. وذلك من خلال الجهود الاقليمية^(٤١). فمجلس الأمن ذا سلطه محدوده "انه ليس بحكومة دوليه اوق حكومات الدول الاعضاء، ولا هو جهاز كلي القدره. وأما هو سلطه تخضع ممارساتها لحدود، وقواعد اجرائية وموضوعيه محدوده بصوره اتفاقيه او تعاهديه... كما ان هذه السلطه موصولة بالمقاصد"^(٤٢). أي الارتباط بين رد الفعل ومقاصد الأمم المتحدة. لكن الولايات المتحدة ولدت ظغوط على مجلس الأمن بهدف تصعيد الموقف ضد العراق، وعملت على خلق الظروف الملائمه لضرب العراق "لقد كانت هي العقبه امام تخفيف التوترات في الخليج"^(٤٣).

من جانب آخر، ان اخراج العراق من الكويت يعني ان تهديد الأمن والسلم الدولي قد زال هذا اذا افترضنا ان الحدث فعلاً يهدد السلم والأمن الدولي. وزوال التهديد يفرض إيقاف الجزاءات الاخرى. غير ان استمرار الضغوط الامريكيه على اعضاء مجلس الأمن منعتهم من اتخاذ القرار الذي يفرضه تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب قرارات المجلس. وهو ما يتقاطع مع نص المادة (٢٥) من الميثاق، التي تسجل تعهد الاعضاء

(٤٠) تنص المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة على "يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال، او كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان. ويقدم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي او اعادته الى نصابه".
(٤١) تنص المادة (٥٢) من الميثاق على تشجيع قيام المنظمات او الوكالات الاقليمية بمعالجة الاحداث المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي قبل عرضها على مجلس الأمن. والزمتم في الفقرة الثالثة من المادة ان يشجع على الاستكثار من حل المنازعات عن طريق هذه المنظمات (انظر نص المادة). لكن الولايات المتحدة حالت دون ذلك. ففي مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٠/٨/١٩٩٠ استطاعت تمرير قرار يؤيد ضرب العراق. أنظر، عثمان سعدي، محور صنع جذور الازمة، في مجلة الخليج وتدابيرها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣/ ١٩٩٧ ص ١٨٣.

كذلك أنظر بوب ودوورد، القاده، ترجمة محمد مستجير، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص ٤٧.
(٤٢) انظر، د. نزار العنبيكي "مشروعية تدابير الخطر الشامل المطبقة على العراق في ضوء أحكام الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان" في انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٣١-٣٢.

(٤٣) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية، نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٩٥.

تعزيز قرارات المجلس بحسن نيته، فالضغوط التي مارسها الولايات المتحدة على أعضاء المجلس نسفت ما انتص عليه هذه المادة.

٢. حيث ان المجلس كان قد اتخذ سلسله قرارات طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق، وانه لجأ الى القوه في معالجة الوضع الذي اعقب ٢ آب ١٩٩٠، والزم العراق بالتبعات القانونية. وبما ان العراق قد قبل بذلك وقبل بوقف اطلاق النار وفق القرار ٦٨٧، فان كل ذلك، يرتب على الجانب الآخر رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتمكينه من ممارسة خططه التنموية وهذا ما ينسجم مع المادة (٢٥) آنفة الذكر. لكن اصرار الولايات المتحدة الامريكه على خلاف ذلك، وممارستها الضغوط على اعضاء مجلس الأمن بهدف ابقاء العراق مأسوراً واستمرار فرض الحصار عليه يمثل الركن المادي لأنتهاك حقوق الإنسان فيه.

وكانت تمثل هذه السياسة آثارها السلبيه على حقوق الفرد في العراق. ولقد بينت للأمم المتحدة تلك الآثار. اذ اوضح تقرير الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٠ ان العراق كان في النصف الأول من ثمانينات القرن المنصرم، قد اقترب من معايير حول المتطورة، حيث كان قد حقق اعلى معدلات التنميه في الدول الاقليميه. كما احتل العراق طبقاً لتقرير التنميه البشرية الصادر عن البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة "دليل تنميه البشرية HDI" التسلسل ٩١ بين ١٦٠ دولة، غير ان ماخلفه الحصار جعل العراق يتراجع ليحتل التسلسل ١٢٥ بين ١٧٤ دولة^(٤٤).

وتبعاً لكل ذلك فقد اشار المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي الى ان العراق كان قد انتقل من حالة الرخاء النسبي قبل فرض الحصار الى حالة الفقر الجماعي الذي اثر على قطاعات المواطنين جميعاً. وما كان ذلك ليحصل الا بسبب انتهاك الولايات المتحدة لحقوق الإنسان وأبرزها الحق في التنميه. لقد فضحت مواقف شقي الشؤون الانسانيه عمق الآثار السلبيه التي تركتها تلك الانتهاكات على المجتمع العراقي. فقد سبب دينس هالداي استقالته في ١٩٩٨/٩/٢٦ بعد مرور عام على تعيينه قوله "اننا في مسار تدمير مجتمع بكامله"^(٤٥). وفي ١٩٩٩/٤/٧ اوصت لجنة الشؤون الانسانيه التابعه لمجلس الأمن بالقول "سيظل الوضع الانساني في العراق ينذر بالسوء

(٤٤) د. ضاري خليل محمود "الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الإنسان" في انتهاكات العديان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، بغداد، م س، ص ٨٦.
(٤٥) ميلان راي، خطة غزو العراق، ترجمة حسن الحسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣، ص ٧٧.

في غياب احياء متواصل للاقتصاد العراقي^(٤٦). وفي ١٢ شباط ٢٠٠٠ استقال هانز سبوتنيك احتجاجاً على استمرار العقوبات^(٤٧).

٣. وفي مسار التهديد المتواصل للعراق فقد تعرض لأكثر من عدوان. كما عملت الولايات المتحدة على اعاقه أي امكانيه لفتح الطريق امام العراق، بعد ان نفذ التزاماته الناشئه بموجب قرارات مجلس الأمن. والى هذا يذكر الدبلوماسي السويدي رالف ايكيوس الذي ترأس أونسكوم للفترة من ١٩٩١-١٩٩٧ قائلاً "ارادت بعض الدول وخصوصاً الولايات المتحدة الاطلاع على المزيد مما يتعلق بأجزاء من وظيفة أونسكوم... وان اعضاء مجلس الأمن ضغطوا على قيادة التفيتش كي تنفذ اعمال تفيتش كانت ماثراً للخلاف من وجهة نظر العراقيين وأحدث أذ ذاك انسداداً يمكن استغلاله كتبرير لعمل عسكري مباشر"^(٤٨).

لقد كان من نتائج هذه الضغوط ان استقال سكوت ريتز الذي خلف ايكيوس وذلك بسبب اخضاع أونسكوم لاقتضاءات السياسة الامريكه معلقاً على قرار مجلس الأمن في ٣٠ تشرين اول ١٩٩٨ برفض تأكيد ان العقوبات سترفع في حال التثبت من نزع الاسلحه العراقيه اذ قال "لقد انتهك هذا بنود مجلس الأمن الضابطه لنظام العقوبات في اطار وجود أونسكوم في حد ذاته"^(٤٩).

ان رفض أونسكوم للضغوط دفع الولايات المتحدة باصدار اوامرها في ١٥ كانون اول ١٩٩٨ الى مفتشي أونسكوم ومراقبوها لمغادرة العراق. وفي اليوم الثاني بدأ عدوان ثعلب الصحراء، الذي قصفت خلاله الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العراق على مدى اربعة ايام، دون استشارة الأمم المتحدة او اخطارها. ولعل هذا التصرف الذي يكشف كذب حرص الولايات المتحدة على الأمن والسلم واستعدادها لانتهاك القوانين الدولية لا يحتاج الى جدل كثير.

لقد تسبب الاصرار الامريكى على فرض استمرار الحصار على العراق بنتائج وخيمه في مختلف مناحي الحياة. فلقد تراجعت وتدننت مستويات المعيشة، حيث اصبحت قطاعات واسعة من المجتمع تعيش تحت مستوى خط الفقر. وكذا تدني مستوى الخدمات الصحية وهذا وذلك، اديا الى زيادة نسبة الوفيات. فقد كشفت معانيات

(٤٦) المصدر نفسه ص ٧٧.

(٤٧) المصدر نفسه ص ٧٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.

حرتها اليونسيف Uncif في وسط وجنوب العراق حيث يعيش ٨٥% من السكان ان معدل وفيات الاطفال دون الخامسة قد تضاعفت كما يوضحه الجدول ادناه:
وفيات الأطفال دون الخامسة^(*)

النسبة المئوية للزيادة	السنة	الوفاة لكل	حالات ١٠٠٠ اولاده
%١١٦	١٩٨٩-١٩٨٤		٥٦ حالة
	١٩٩٩-١٩٩٤		١٣١ حالة

وتذكر كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونسيف انه قد توفي نصف مليون طفل خلال الفترة المحصورة بين ١٩٩١ و١٩٩٨ وحيث ان ذلك يشكل انتهاكاً لحق الحياة، فانه من وجهة النظر الامريكيه يبدو مطلوباً فلقد علقت وزيرة الخارجية الأسبق مادلين اولبرايت على هذه النتائج قائلة "اننا نعتقد ان ثمرة الحصار تستحق ذلك"^(٥٠).

لم يكن اذن هدف الولايات المتحدة يتحدد بأخراج العراق من الكويت بل تعدها الى غير هذا البلد، لقد تعمدت الولايات المتحدة تدمير البنية التحتية المدنية التي دعوت لصحة العامة. فقد قدرت قيمة ماتم تدميره بـ ٢٣٢ مليار دولار^(٥١). ولقد وصفت حدى الدراسات ان الحال بسبب تردي الخدمات الصحية لا يتوقف على تنامي نسبة وفيات في الأطفال وحسب بل ان الأمراض التي تنقلها المياه كانت تساوي استخدام سلاح البيولوجي^(٥٢).

لم تفلح مبادرة العراق في آب ٢٠٠٢ لتجنب الصدام مع الولايات المتحدة حين عرض السماح لاي عضو في الكونكرس للمجيء الى العراق مع خبراء لتفتيش أي شاه او مبنى يشكون في تورطه في برنامج اسلحه محظوره، فقد رفضت الحكومه الامريكيه ذلك بدون تردد واعقب هذا الرفض ان صرح وزير الخارجية كولين بارل قائل "ان السياسه الامريكيه وبصرف النظر عما يفعله المفتشون هي ان شعب العراق وشعوب المنطقه ستكون في حال افضل مع نظام مختلف في بغداد... والولايات المتحدة تحتفظ بخيارها لتفعيل ما تعتقد انه سيكون ملائماً لترى ما اذا كان تغيير النظام

^(٥٠) الأرقام مستقاة من ميلان راي، م س، ص ٢٥٦.
^(٥١) نقلًا عن منار محمد الرشواني "الغزو الامريكى للعراق الدوافع والابعد" في احتلال العراق، ٢٠٠٣، ص ٥٧.

^(٥٢) Edward Mors and James Richard (Th battle for Energy Domminance) Foreign Affaers, March, April, ٢٠٠٢, P P, ١٨-١٩.

^(٥٣) ميلان راي، م س، ص ٢٠٣.

ممكناً^(٥٣). وبقدر ما يعد مضمون هذا التصريح تدخلاً في الشؤون الداخلية، فإنه بدأت الوقت يتقاطع بوضوح تام مع مواد الشريعة الدولية لحقوق الإنسان^(٥٤).

ثانياً- مرحلة الاحتلال:

ان بحث انتهاكات حقوق الانسان في هذه المرحلة، تلزم بيان امرين يصلحان مقدمه قد تغني عن التفصيل في الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان في العراق. الامر الاول، هو ان الاحتلال يعد تعبير صارخ عن انتهاك حقوق الانسان. فهو مسلك لا يقره ميثاق الامم المتحدة، ولا قواعد القانون الدولي. وبالتالي فان الاحتلال بقدر ما يعد انتهاكاً لحقوق الانسان في العراق. فإنه يشكل انتهاكاً لما اتفقت عليه الاسره الدولي، من مبادئ ومقاصد أنتضمنت في ميثاق الامم المتحدة، والشريعة الدولية لحقوق الانسان.

اما الأمر الثاني، فهو ان الاحتلال الامريكي للعراق لاعلاقة له بالنزاع الامريكيه التي اوهمت بها الولايات المتحدة الامريكيه العالم بشأن العراق^(٥٥). بل انه موضوع يرتبط بموازنه اقليميه ترتبط بمصالح امريكيه صهيونيه وبعض منه ما

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠ .

(٥٤) كما يتناقض هذا التصريح مع سلسلة قرارات قد اتخذتها في فترات متباعدة، مثل قرار ١٩٤٤ في ١٤ كانون اول ١٩٦١ الخاص بتقرير المصير وان تحدد بحريه مركزها السياسي . وكذلك قرار ٢٦٢٥ في ٢٤ تشرين اول ١٩٧٠ الذي اكدت فيه الجمعية على تساوي الشعوب في تقرير مصيرها.. وفي فقره لاحقه عاد القرار ليواجه سوء التفسير لهذه الفقره فأكد في اخرى لاحقه تؤكد على عدم تشجيع الانفصال او أي عمل من شأنه التقويض الجزئي او الكلي للوحدة السياسية القومية والسلامة الاقليميه لأي دولة. ويشكل التصرف الامريكي ايضاً خرق للقرارات:

٣١٠٣ في ١٢ كانون اول ١٩٧٣ .

٣٣١٤ في ١٤ كانون اول ١٩٧٤ .

٣٣٢٨ في ١٦ كانون اول ١٩٧٤ .

اذ نصت هذه القرارات على الاعتراف بحق ومشروعية الكفاح المسلح الذي تخوضه ضد الاستعمار وضد السيطرة الاجنبيه. وبالإضافة الى ما أكدته المادة الاولى من العهدين الدوليين هناك قرارات اخرى صدرت مؤكده حق الشعوب في السيادة على مواردها الطبيعيه ونصت على ممارسة الحق على السيادة الدائمة لصالح التنمية الوطنيه ولرفاهية شعب الدوله.

(٥٥) اظهر تقرير صدر عن مؤسسة (كارنيجي) الامريكيه للسلام الدولي الذي جاء فيه ان مؤسسه الاداره الامريكيه قاموا بتشويه الحقائق بشأن تهديد برنامج اسلحه الدمار الشامل والصواريخ الباليستيه العراقيه. كما اظهر انه لم تكن هناك علاقه بين العراق والقاعده. انظر:

Whasinton D.C. Endowment for International Peace 2003.

ذات تضمنه تصريح كولين باول وزير الخارجية الامريكى السابق اذ قال "ان غزو العراق سيُتيح للولايات المتحدة فرصة اعادة ترتيب المنطقه بما يخدم مصالحها"^(٥٦).

وفيما يلي من السطور سوف نسلط الضوء على محورين اساسيين انتهكت فيهما حقوق الانسان، حقوق الديمومه والبقاء Survival Rights.

ولاً- المحور السياسي:

١٠٠ بالعودة الى تصريح كولين باول، يتضح ان ترتيب المنطقه يقتضي دلبقاً للاستراتيجيه الامريكه تفكيك العراق. وواضح انه امر استتبع الاحتلال. انه احد سارات التعامل الامريكى مع المنطقه. فالدوله العراقيه "لم تعد موضع بداهه في النقل الاستراتيجي الصهيوني الامريكى. وليست من المقدسات الجيوسياسيه، لان دوله مركزيه وقويه بالقرب من آبار النفط واسرائيل لم يعد مسموحاً به"^(٥٧). وقبل ما هو جار الان كان هنري كيسنجر قد اعد في مقالة له التنبيه الى مشروع ليس قديم تماماً حين أكد بعد عدوان ١٩٩١ جمله مقترحات منها، العمل على تحجيم كل القوي عسكريه في المنطقه بما يبقي اسرائيل ذات تفوق عسكري مطلق فيها^(٥٨). ولهذا فقد وضعت الولايات المتحده الامريكه لتفكيك العراق أساساً قانونيه، وذلك بموجب دستور الذي وضع في ظل الاحتلال، والذي رفض من لدن قطاعات من الشعب وثير حوله جدلاً كثيراً بسبب ما احتواه من مواد ذات دلالة على التقسيم.

وأي تكن محاولات الولايات المتحده لاضفاء الصفه الشرعيه على تفكيك العراق كاحتكام على ما ارساه دستور مرحله الاحتلال " فان هذا التصرف يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحده، كما عد انتهاكاً للمادة الاولى من العهد الدولي للحقوق السياسيه والمدنيه"^(٥٩)، هذا بالاضافه الى ان الاحتلال بذاته امر لاشرعي وان كل ما ينشأ عنه عد ولاده لاشرعيه أيضاً.

تخريب مفهوم المواطنة، ولكي تخلق أرضيه ملائمة لتفكيك العراق فقد عمدت لولايات المتحده نحو تخريب مفهوم الوطنية والمواطنة. فالمرحلة الراهنة تشهد سارسات متعدده للتخريب.

١٥١ ضد فن ان

^(٥٦) نقلاً عن نادر فرجاتي "احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار" في احتلال عراق، م س، ص .

^(٥٧) عبد الاله بلقزيز "المشروع الممتنع التفتيت في الغزه الكولونياليه" في احتلال العراق، ص ١١٥.

^(٥٨) في مقال بعنوان "جدول اعمال ما بعد الحرب" نقلاً عن، د. على او مليل، من مناقشات محور ندوة الأزمه في ازمه الخليج، م س، ص ٢١٧.

^(٥٩) انظر نص المادة الاولى. WI

ان اشاعة المنطق الطائفي، والعمل على تكريس ولاء المواطن للطائفة، وليس للوطن. بمعنى تغليب الولاء الطائفي على الولاء الوطني يعد تعبيراً عن ذلك التخريب. فتحت دعوى التعددية حركت السياسة الامريكه كوامن مكونات الشعب تحت ذريعة منح الحقوق. فهناك العرب، والاكراد والتركماني والكلدان والاشوريين. فهناك مسلمين، سنه وشيعه، ومسيحيين. بروتستانت وكاثوليك وأرثوذكس وهناك اليزيديين والصابئة. وبعد ذلك هناك تقسيم القبائل، والعشائر والبطون. وكل هؤلاء يجب ان يحصلوا على حقوقهم، بصفتهم الطائفية التي تتغلب على صفة المواطنة، بصفتهم يتمتعون بهويه تجعل لهم خصوصية تلو بهم فوق أي اعتبار، تتبع من انتمائهم الى طائفة أو عرق. وبمثل هذه السياسة يصير مفهوم المواطنة في مهبط الريح وهذا ما تريده دولة الاحتلال، وربما تعمل على ان يكون لكل طائفة مشروعاً خاصاً بها.

ان كل ذلك يحصل على ارض الواقع في العراق وهو ما يسجل انتهاكاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على ان "لا يباح بحال من الأحوال ان تمارس هذه الحقوق ممارسه تنتاقض مع اغراض الأمم المتحدة ومبادئها" ومعروفاً ان مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها لا تذهب الى تحطيم كيانات دولية بقدر ما تتجه نحو انماء التعاون وضممان الأمن.

ثانياً- المحور الاقتصادي:

تظهر انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المرحلة، وفي هذا المحور بالذات ومن خلال رصد الأوجه الآتية:

- ١- لم تتردد الولايات المتحدة قبل أقدامها على احتلال العراق من الإعلان على لسان أكثر من مسؤول، بأنها تهدف الى تغيير نظام الحكم فيه. ورغم ان تدخلاً كهذا لا تقره القوانين الدولية، فان الأمر قد تطور من تغيير القيادة الى تغيير النظام ثم انتهى الى الاحتلال ونقويض الدولة. وراحت شبكة الاعلام الموحدة الأمريكية تبت وتداول كلمة "تحرير العراق"، وتداولته الأحزاب والعناصر التي وفدت مع المحتل. ولا ندري ممن تم تحرير العراق!! ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، أي تغيير نظام الحكم والتجاوز على الشرعية الدولية، بل ذهبت قوات الاحتلال نحو تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي من جانب، وتشنيت العاملين في المؤسسات المدمره من جانب آخر. وتبعاً لذلك ارتفعت معدلات نسبة البطالة الى مستويات عالية. وتبعاً لذلك وبالإضافة الى ما تمارسه قوات الاحتلال من ارهاب، فقد انتشرت الجريمة والعنف. نعم لقد تمكنت الولايات المتحدة من ان تخلق لدى المواطن، خصوصاً وهو يسمع يومياً أشياء مهولة عن الفساد المالي والاداري، انطباعاً ان الديمقراطية الامريكه والوضع الذي تريده امريكا للعراقيين يعني بالضبط كيف تكون لصا.
- ٢- وضع اليد على الموارد الاقتصادية للعراق وبشكل خاص النفط، فلا احد يعلم شيء عن السياسة النفطية، من يقررها، ولا احد يعلم شيء عن كيفية التعامل مع عائداتها. وهذا ما يدفعنا للتساؤل بأكثر جديه عما اذا كان الغرب عموماً، والولايات المتحدة الامريكه بشكل

ص، يقران بأن لنا حقاً في نפטنا ام لا ؟. ففي مقترحات كيسنجر التي أشرنا اليها فيما نقدم الي التأكيد بأن على الولايات المتحدة ان تعمل ما يتوجب من الترتيب لكيلا يصبح حرب وأمريكا مهدداً من جديد في مصدر قوته وأزدهاره الذي هو النفط.

في الوقت الذي تنص فيه الفقرة الثانية من المادة الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ان "الجميع الشعوب سعياً وراء اهدافها الخاصة، تحرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما أي اخلال بأية التزامات منبثقة عن نصيات التعاون الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في حال حرمان أي شعب من اسباب عيشه الخاص". فمما لامراء فيه ان المواطنين في العراق يدرك ان الولايات المتحدة تمارس سياسته لصوصيه لنهب موارد الاقتصاديه ومنعه من تحرف الحر بموارده تلك.

ويرتبط بنهب الموارد الاقتصادية العراقيه، بتبعية الاقتصاد العراقي بأقتصاد المركز، أي اقتصاد الامريكي. فبعد الإجهاز على بنية العراق الاقتصادية، ستعمل الولايات المتحدة على تأخذ البنية الجديدة منحى ربط الحياة الاقتصادية فيه بالاطار الاقليمي للمنطقة، واخضاع للاقتصاد الرأسمالي. ففي سياق التطور التاريخي للصراعات الاقتصادية والاجتماعية التكنولوجية، يتأكد بشكل لاجدال فيه، ان الاحتلال حيثما كان انما هو أخضاع المجتمعات لاحتياجات التراكم الرأسمالي في المراكز المسيطرة^(١٠). ومما لاشك فيه ان علاقة التبعية الاقتصادية ترافقها او ينتج عنها تشوهات ومخاطر اجتماعية قيمية وثقافية إضافة الى ما به التتبع من علاقات غير متكافئه وكل ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان في العراق.

شهد العراق مرحلتين من التدمير، امتدت الاولى منها منذ عام ١٩٩١ وحتى قبل الاحتلال، حيث بلغت اقيام ما تم تدميره من البنية التحتية للاقتصاد العراقي طبقاً لأحد المصادر ٢٣٢ مليار دولار. ومنذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن تم الإجهاز على البنية الباقية. كان كل ذلك تصديقاً لعزم الولايات المتحدة على اعادة العراق الى ما قبل عصر الصناعة كما صرح بذلك وزير خارجيتها السابق بيكر عشية العدوان عام ١٩٩١.

ولما كان الواقع قد أثبت كذب الذرائع التي قالت بها الولايات المتحدة لتبرير عدوانها على واحتلالها للعراق. فانها بذلك انتهكت حقوق الإنسان فيه بكل اشكالها، واغرقت العراق في فوضى لاحود لها. وكل هذا انما كان تلبية لسياسه، كما وصفها نعوم شومسكي تخدم سلطة الدولة والمصالح المتشابهة جداً لسادة الاقتصاد الخاص.

ان معالجة الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان في العراق ترتبط ابتداءً بمقارمة الاحتلال بكل السبل المتاحة وطرد المحتل، والاحتكام الى القوانين الدولية والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، لالزام الولايات المتحدة بتعويض العراق عما لحق به جراء العدوان واعداءه.

١٠. د. سمير امين "ملاحظات حول نهج وتحليل ازمة الديمقراطية في الوطن العربي" في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١/١٩٨٤، ص٣١٢.

(الملحق) الحقوق كما وردت في المواثيق الدولية والإقليمية وفق لسنوات اعتمادها

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨	الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٠	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية *١٩٦٦	المعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية *١٩٦٦	الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٤	الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨٠
٢م	١٤م	٢م	١م	٢٨م	٢م
٣م	٢م	٦م	٤م	٤م	٤م
٤م	٤م	٨م	٦م	٥م	٥م
٥م	٣م	٧م	٥م	٥م	٥م
٦م	١٣م	١٦م	٣م	٥م	٥م
٧م	٢م	١٤م ٢٦م	٢٤م	٢م	٢م
٨م	المواد ١٢، ١٤، ٥	٩م	٢٥م	٧م	٧م
٩م	١٥م	٩م	٧م الحرية الشخصية	٦م	٦م
١٠م	٦م	١/٣، ٢م ١٤م	٨م	٥/٦م	٥/٦م
١١م	٨م	٢/١٤م	٧/٨م	٦/٦م	٦/٦م
١٢م	٨م	١٧م	١١م	١/١٢م	١/١٢م
١٣م	٨م	١٢م	٢٢م	٣/١٢م	٣/١٢م
١٤م	١٥م	٢٢م	٢٠م	٢٠م	٢٠م
١٥م	١٢م	٢٢م	١٧م	٢٩، ٨م	٢٩، ٨م
١٦م	٥، ٩م	١٨م	٢١م	١٤م	١٤م
١٧م	٥، ١٠م	١٩م	١٣م	٨م	٨م
١٨م	١١م	٢٢ و ٢١م	٨م	٢/٩م	٢/٩م
١٩م	٢٠م	٢٢ و ٢١م	١٦، ١٥م	١١، ١٠م	١١، ١٠م
٢٠م	٢/١١م	٢٥م	٢٢م	١/١٢م	١/١٢م
٢١م		٩م	٩م	٤/٢٩م	٤/٢٩م
٢٢م		٦م	٦م ضمناً	١٥م	١٥م
٢٣م		٧م	٧م ضمناً		
٢٤م		١١، ١٠م	١١، ١٠م	٢٦م ضمناً	١٨م، ١٦م
٢٥م		١٢م	١٢م	٢٦م ضمناً	١٧م
٢٦م		١٥م	١٥م	٢٦م ضمناً	١٧م
٢٧م				١٩م	١٩م

* ما ينبغي التأكيد عليه هنا ما ورد في المادة الأولى من العهدين والتي نصت على:

١. لجميع الشعوب، حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حره في تقرير مركزها السياسي وحره في السعي لتحقيق نمانها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٢. لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثروتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاص.